وادي شافرو بولاية منوبة : القاتل الصامت القادم على مهل

26 - 09 - 2017 15:23، تونس - تونس
تونس 26 سبتمبر 2017 (وات) - تحقيق نعيمة العويشاوي.

على أعلى الممر المطل على «وادي شافرو» بمدخل منطقة طبلتش بالمرناقية، من ولاية منوبة، يمرح ثلة من الأطفال مستمتعين، رغم الروائح الكريهة، بمشهد سلاحف برمائية سوداء اللون تعرف بعيشها في مياه الأودية المتعفنة، في منظر طبيعي نادر قد لا يتكرر في منطقة ريفية لا تتوفر بها أدنى مرافق الترفيه.
اختلجت مشاعر الغبطة الطفولية والحماس بداخلهم لما اكتشفوه في وادهم المنسيَ رغم حسرتهم التي انطبعت على قسمات وملامح وجوههم بسبب تدهور وضعيته في السنوات الأخيرة إلى درجة حرمانهم منه كمتنفس، وتحذير أوليائهم المتواصل لهم من الاقتراب منه بسبب الأوساخ، ونباتات القصب والأعشاب الشوكية والروائح الكريهة، ليصبح شأنه شأن بقية الثروات والمواقع الطبيعية بهذه المنطقة، «مرمى للنفايات وفخا للخطر والموت»، وفق تعبير عبد الحميد م، أحد متساكني المنطقة

لوح عبد الحميد بيده مشيرا إلى مجموعة المراهقين والأطفال وهم بصدد السباحة في قنال وادي مجردة القريب ووجَه نظره، في حركة موازية، إلى ضيعة طماطم، تقع في مدخل المنطقة متمتما "ذلك الماء الأسود اللون المتعفن والقذر، الذي تنبعث منه الروائح الكريهة في وادي شافرو، سمم به بعض الفلاحين الخضر وروّوا به زراعاتهم دون حسيب ولا رقيب سادَين أنوفهم ومغلقين أعينهم متجاهلين حجم الكارثة.

تمتماته الممتزجة بنبرة ألم أثارت فضولنا وكانت نقطة انطلاق لتحقيق استقصائي حول تلوث وادي

شافرو نتيجة سكب العوادم الصناعية والكيميائية فيه من قبل المصانع والمدابغ المجاورة، بالاضافة إلى سكب مياه الصرف الصحي، مما يؤثر على مياه الري، وتورط بعض الفلاحين في استعمال المياه الملوثة، ولا مبالاة الهياكل الحكومية المركزية والجهوية.

وينبع وادي شافرو من منطقة عين عسكر من ولاية زغوان ويمتد إلى حدود منطقة «الجديدة»، على مسافة 40 كلم منها 11 كلم داخل ولاية منوبة.

مصانع تنفث سمومها في «وادي شافرو» دون رقيب ولا حسيب

في محيط النواة الصناعية بالفجة (ولاية منوبة)، وهي أكبر منطقة صناعية واعدة -القطب الصناعي الفجة ، تنتصب اربع مدابغ اختارت أن تلفظ مياهها الملوثة في المنشآت المائية المخصصة لحماية المنطقة الصناعية من الفيضانات، وهو وضع، طالما كان محل تذمر إدارة شركة القطب التي شهدت انتصاب 05 مؤسسات اقتصادية، وبيع أكثر من 20 مقسما على مساحة 30 هكتارا، حسب ما أكدته الرئيسة المديرة العامة للقطب، نائلة القونجي، مشيرة الى أن عددا من المستثمرين وخاصة في قطاعات الصناعات الغذائية والصيدلانية قد حولوا وجهتهم نحو مناطق أخرى نتيجة الروائح الكريهة التي عاينوها في المنطقة.

انطلاق جولتنا لتقصي الوضع البيئي كان من نقطة ترابط النواة الصناعية بالفجة من معتمدية المرناقية بمجرى «وادي شافرو»، النقطة المجاورة لمشروع المنطقة السكنية الجديدة بالمنطقة، التي تضم1537 مسكنا اجتماعيا جديدا للعائلات المعوزة وذوي الدخل المحدود، أين عمت الفضلات وفواضل الأتربة والقصب والنباتات الشوكية المجرى خانقة مسار المياه الملوثة.

انكشف الوضع جليا عند اقترابنا من منشات حماية القطب الصناعي من الفيضانات، حيث سالت مياه الوادي الملوثة، داكنة اللون، تعلوها طبقة من الفقاعات أو ما يشبه "الرغوة" لتعكس، في مشهد انعدمت فيه أدنى معايير الحفاظ على سلامة البيئة، "النقلة النوعية" التي شهدتها حرفة الدباغة في تونس باعتمادها مواد كيميائية ملوثة للهواء والتربة والمياه الجوفية، بعد أن كانت الدباغة نشاطا صديقا للبيئة بامتياز باستعماله المواد الطبيعية كالملح وقشور الرمان وبعض جذوع الأشجار، حسب ما استقيناه من خبراء حول تطور حرفة دباغة الجلود بالبلاد التونسية.

وعلى بعد 5 كلم من مفترق الفجة وأمتار من مفترق الحفصية ببرج العامري، طالعتنا قناة بلاستيكية ممتدة تربط مصنعا للطماطم بوادي العوجة، أحد روافد وادي شافرو وهي الاودية الصغيرة المتفرعة عنه (على غرار وادي المحروقة وكاتلانو ووادي القصب ووادي الطرب وبعض مجاري المياه الصغيرة المتفرعة عنه) أين اختلطت المياه بفضلات الطماطم المختمرة لتنساب في مجرى الوادي في غياب تام للمصالح المعنية بمراقبة الوحدات الصناعية وبمتابعة احترامها لشروط سكب المياه الصناعية بالأودية.

هذا المصنع، هو من ضمن 14 وحدة صناعية، أدانتها الدراسة التي أعدها الديوان الوطني للتطهير خلال الفترة من 17 إلى غاية 25 ديسمبر 2015 حول "مصادر مياه وادي شافرو وانعكاساته على الصحة والمحيط" بعد ان دأبت على سكب مياهها المستعملة دون معالجة مباشرة بوادي شافرو أو بأحد روافده ومنها ست مدابغ جلد لم يحصل اصحابها على التراخيص اللازمة لانشاء واستغلال مؤسسة مرتبة صنف 2 حسب الفصول

293 و294 و295 و296 من مجلة الشغل .

اثنتان من المدابغ الست استفاد أصحابها، قبل سنة 2010، من بين 34 منتفعا، بامتيازات من صندوق مقاومة التلوث بقيمة منح جملية قدرت ب 3.1 مليون دينار لتشجيعهم على الاستثمار

في المجال البيئي، وفق ما ورد بالصفحة 35 من التقرير الجهوي حول وضعية البيئية بولاية منوبة، المنجز من قبل مصالح التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة في 2013. -انظر-http:// www.environnement.gov.tn/fileadmin/ (medias/pdfs/OTED/ERE/Manouba.pdf

دراسة الديوان الوطني التطهير التي اعتمدت تصنيف التلوّث بسبب الطلب الكيميائي والبيولوجي للأكسجين - والذي يحدد درجة تلوّث المياه بقياس نسبة الأكسيجين المتحلل في الماء وكمّية البكتيريا الهوائية المساعدة على تجدد المياه-أفادت في هذا الاطار بأن مياه تلك الوحدات الصناعية (14)، التي تسكب مباشرة في وادي شافرو، «شديدة التلوث» ولم تتم معالجتها حيث بينت التحاليل وجود مواد «الكلور» و «السولفات» وملونات ونحاس وفوسفور والأزوط وزيوت وشحوم وغيرها من الملوثات العضوية وغير العضوية وبنسبة تركيز عالية وبعض الأحماض الأخرى، المستعملة في صباغة ودباغة الجلود كما اعتبرتها "شديدة الخطورة" وغير مطابقة لمواصفات الإتلاف بالوسط الطبيعي وتتسبب في تلوث التربة والمياه الجوفية .

في المقابل لم تشر في مضمونها إلى مادة «الكروم» بالرغم من أنها من المعادن الأكثر استعمالا في مجال الدباغة، وفق تقرير المفوضية الأوروبية لشؤون البيئة، لسنة 2014، الذي أكد أن الصناعات الجلدية دوليا تستهلك ما يقارب 480 ألف طن من مركبات الكروم سنوياً وهي مادة من أخطر المواد على البيئة والإنسان، خاصة وأنها تفرز بعد معالجة الجلود بها مادة "كروم6"، كناتج عرضي، مسبب للسرطان لدى الانسان.

كما صنفت الدراسة - التي تم تجديدها في 2016 لتودع الرفوف بالديوان الوطني للتطهير ووزارة الشؤون المحلية والبيئة - مصادر تلوث الوادي إلى أربعة اصناف وهي المياه المعالجة في محطة التطهير الواقعة بمنطقة "قصر حديد" بالمرناقية والمياه المستعملة الصناعية ومياه الصرف الصحي التي تلفظها تجمعات سكنية غير مجهزة بشبكات بمنطقة حميم والفجة (معتمدية المرناقية) ومنطقة الحبيبية (معتمدية الجديدة) والسجن المدني بالمرناقية والمسلخ البلدي، فضلا عن مياه الرشح للفضلات والأوساخ الصلبة المتواجدة عند سفح الوادي.

حين تمتزج مياه محطة تطهير بمياه الصرف الصحي والمياه الصناعية...

تواصل مياه وادي شافرو سيلانها الهادئ والمخيف ليرتفع منسوب المياه الداكنة أكثر عند نقطة العبور، عبر الطريق الوطنية رقم 5 الرابطة بين تونس ومجاز الباب، لتمتزج مياهه العكرة، عند منطقة "قصر حديد" بمجرى وادي العوجة القادم من برج العامري ، بسيول قنوات مياه محطة التطهير التى انجزت بكلفة 12.800 مليون دينار والتي لا تستجيب للمواصفات، وفق ما أسر لنا به عدد من ناشطي المجتمع المدني بالمنطقة - رفضوا الادلاء بهوياتهم.

معطيات تأكدنا منها خلال زيارتنا يوم 29 جويلية 2017 للمحطة، حيث لم تكن جميع الآليات في وضع استخدام مما انجر عن ذلك عدم انجاز مختلف مراحل التطهير، خاصة منها مرحلة الترشيح الرملي لإزالة معظم الجسيمات العالقة ثم مرحلة استخدام الأشعة الفوق بنفسجية لتطهير المياه المعالجة التي تمنع البكتيريا الضارة من تلويث الوديان والمياه الجوفية.

المدير العام للديوان الوطني للتطهير الحبيب عمران خلال زيارته للمحطة يوم 04 أوت 2017 صرح لنا بأن وحدة المعالجة الثلاثية للمياه بالمحطة ليست اجبارية بل هي عملية استثنائية، مشيرا الى وجود عطب على مستوى تلك الآليات "سيقع التدخل لصيانتها الاسبوع القادم "، غير أنه لم يقع أي تدخل صيانة يذكر الى حدود كتابة المقال بتاريخ 08 سبتمبر.

كما أفاد بأن نسبة معالجة المياه بالمحطة بلغت 98 بالمائة وأن المياه التي تسكب بشافرو خضعت للمعالجة الثانوية البيولوجية التي يتم فيها تخليص الماء من المواد الملوثة والعضوية القابلة للتحلل البيولوجي، ويمكن استعمالها في سقي الأشجار المثمرة والأعلاف فقط في حين يمنع منعا باتا استعمالها في ري الخضروات.

تسيل المياه الصادرة عن محطة التطهير لتختلط ثانية بالمياه الملوثة صناعيا ومياه الصرف الصحي للأحياء السكنية القادمة من الفجة والمرناقية وبرج العامري وهي مياه يحجر استعمالها في الأنشطة الفلاحية بمقتضى الفصلين 58 و59 من الباب الثالث من مجلة المياه الصادرة بالقانون عدد 16 لسنة 1975 المؤرخ في 31 مارس 1975 والمتعلق بأنظمة المياه غير التقليدية والفصل 137 المتعلق بعقوبات استغلال المياه المستعملة مباشرة أو لأغراض فلاحية

مياه قذرة لري الخضروات... وإرواء عطش الحيوانات

يمتد سيلان مياه شافرو المتعفنة والداكنة، على طول عشرات الكيلومترات دون اكتراث لحجم السموم التي يحملها الوادي. فهي ليست فقط منبعا لشرب الأغنام - الهطايا - المنتشرة بمنطقة قصر حديد بالمرناقية، وفق ما أفادنا به الراعي رحيم عثمان، بل هي أيضا ملجأ الفلاحين المتضررين

من اجراءات تقسيط مياه الري بالمناطق السقوية العمومية التي فاجأت بها وزارة الفلاحة، نهاية 2016، فلاحي ست ولايات، منها ولاية منوبة، بسبب ضعف مخزون سد سيدي سالم.

هذه الاجراءات سدت الآفاق أمام الفلاحين وفاقمت صعوبة أوضاعهم الاجتماعية ودفعت عددا منهم، بمناطق طبلتش والبساتين بالمرناقية وبعض مناطق الحبيبية والمنصورة بالجديدة التابعة في اجزاء منها لمعتمدية المرناقية، إلى استعمال مياه "وادي شافرو" العكرة والمثقلة بالأوساخ والروائح الكريهة لري الأشجار المثمرة التي خصصت لها نسبة 20 بالمائة فقط من مياه الري حسب اجراءات تقسيط مياه الري ، وهي كميات محدودة لا تفي بالحاجة ، وفق ما أفادنا به الفلاح - منتصر ب - وكانت بذلك مياه الوادي المتعفنة مصدرا رئيسيا لهم لري الخضروات، ضاربين عرض الحائط بقرارات منع زراعة الخضروات بجميع أنواعها وكذلك القرعيات والأعلاف الصيفية والقنارية في تلك المنطقة.

انتشرت المحركات المائية التي تستجلب المياه الآسنة من وادي شافرو لتحولها إلى المزارع مقيمة الدليل على ما يتم اقترافه في واضحة النهار من تجاوزات بيئية جسيمة... ليصم الاذان صوت أزيزها العالي على طول مسار الوادي. ويتوارى بعضها عن الأعين أسفل حافة الوادي وعند الممرات الاسمنتية التي تعلوه وبين نباتات القصب في حين جهز بعضها الأخر بعجلات مطاطية تضمن سرعة وسهولة تنقلها، كما امتدت أنابيب المياه البلاستيكية معتلية تارة المسالك الترابية ومتخفية طورا آخر تحت التراب لتحمل عوادم شافرو إلى الأراضي الفلاحية حيث مزارع الخضروات والأشجار المثمرة.

عينة تثير القلق... واعترافات بجريمة عن غير سابق اضمار

في مدخل طبلتش وعلى حافة شافرو امتدت احدى المزارع على مساحة أكثر من خمسة هكتارات، مجهزة بشبكة الري قطرة قطرة ومرتبطة عبر قناة بلاستيكية بمحرك كهربائي انتصب على حافة وادي شافرو يتم بواسطته شفط المياه ليتم تحويلها إلى الحقل لرى غراسات الطماطم.

هذا الحقل كان طرف الخيط في تحقيقنا الذي حصلنا عليه ومنه رفعنا عينة حبات الطماطم لتحليل الملوثات الغذائية بالمعادن الثقيلة والملوثات الكيميائية والمبيدات الفسفورية العضوية والمبيدات العضوية الكلورية بالمخبر المركزي للتحاليل والتجارب بمونفلوري بتونس العاصمة يوم 19 جويلية المنقضي.

اعتبر انتصار الامام، الباحث بالمعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي بسيدي ثابت والأستاذ بالمدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، ان نتائج تحليل الملوثات الغذائية بالمعادن الثقيلة وثيقة عدد -06 "مثيرة للقلق" إذ بلغت نسبة تلوث عينة حبات طماطم 0,019 مغ/ كغ من الكادميوم، وهو من المعادن الثقيلة ذات التأثير الخطير على الكبد والكلى والرئتين والعظام, و بلغت نسبة الرصاص 0,1 مغ/كغ، وهو من أخطر السموم المعدنية بسبب آثاره على الجهاز الهضمي والكلى والكبد والمخ، فيما اشارت مصادر متطابقة الى ضرورة خلو حبات الطماطم تماما من نسب هذه المعادن الثقيلة.

واضاف الخبير انتصار الامام أن نتائج تحليل الملوثات الكيميائية من المبيدات الفسفورية العضوية pesticides organophosphorés ومن المبيدات العضوية الكلورية pesticides organochlorés - وثيقة عدد 07 - جميعها قاربت

الحدود القصوى المسموح بها دوليا، وفق لائحة المفوضية الأوروبية رقم 1881/2006 التي تحدد المستويات القصوى لبعض الملوثات في المواد الغذائية، مستغربا في ذات الوقت من تهاون المصالح المعنية في صد جريمة ري الخضروات بمياه الصرف الصحي والمياه الملوثة صناعيا بمواد أجمعت البحوث العلمية على شدة خطورتها على صحة الانسان.

نتائج هذه التحاليل كانت الإبرة التي وخزت وحركت الجمود لتنطلق حملة مراقبة جهوية مشتركة وذلك فور اطلاعنا المديرة الجهوية للصحة بمنوبة ايمان السويسي بتاريخ 08 أوت 2017 على نتائج التحاليل التي حصلنا عليها في ذلك اليوم ..

الحملة التي جرت باشراف والي منوبة احمد السماوي شملت مراقبة كامل مسار وادي شافرو مع أخذ عينات من التربة والمياه والمحصول للتحليل من قبل اعوان حفظ الصحة واطارات الفلاحة.

كما اعقبت بإعداد تقرير حول الوضع الصحي والبيئي لوادي شافرو، دعمت فيها الادارة الجهوية للصحة ما توصلنا إليه من حقائق عبر المعاينة الميدانية ونتائج التحليل بتاكيدها انه " مصب لمياه الصرف المتأتية من المدابغ والمياه المستعملة ساهم تكدس الأوساخ فيه في تكاثر الحشرات والقوارض وأن عددا من الفلاحين تعمدوا ري عدد من المستغلات بمياهه الملوثة والمشكوك في سلامتها من الناحية الفيزيائية والكيميائية مع إمكانية تلوثها بجراثيم وبكتيريات قد تضر بصحة الإنسان" (وثيقة عدد08)

أدلة وبراهين أيدتها اعترافات بعض الفلاحين الذين أقروا بارتكابهم لتلك المخالفات عن حسن نية وعن غير سبق إصرار مثلما أفادنا به عبد القادر وهو فلاح بمنطقة الحبيبية 2 بالمرناقية على مسار وادي شافرو التقيناه بينما كان منشغلا بجمع محصوله من الطماطم حيث اعترف بخلطه للمياه التي يستعملها للري بقوله: "شوية من هنا وشوية من هناك" محاولا التهرب من ذكر اسم وادي شافرو المحاذي لحقله رغم انتصاب محرك مياه لجلب المياه الآسنة، على بعد أمتار قليلة، وفي مكان منخفض بالوادي

واستدرك عبد القادر قائلا إنه في ذلك شأنه شأن بقية الفلاحين بالمنطقة ليسوا على دراية بمدى تلوث الوادي وأنه يعمل جاهدا على إنجاح موسمه الفلاحي بعد أن تكبد مصاريف انتاج تفوق 50 ألف دينار. - فإيرادات مزرعته الممتدة على مساحة 5 هكتارات تمكنه، بالكاد، من تسديد ديونه المتراكمة- .

موقف ولئن استغربه رئيس قسم المياه والتجهيز الريفي، فيصل الجلاصي، بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ، - مبينا أن- أغلب المخالفين تعمدوا تركيز محركات مائية على حافتي وادي شافرو دون أن يتم التفطن إليهم لري مزروعاتهم ودون الحصول على ترخيص وقتي قبل استعمال مياه الملك العمومي_ فقد ايده رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة فخر الدين ترجمان، مشيرا إلى عدم وعي الفلاحين بخطورة ما يمكن أن تحتويه مياه الوادي من مواد سامة وإلى التجائهم إلي هذا الحل بسبب نقص الموارد المائية والظروف الصعبة التي يعيشها عدد من منتجي الخضر بالمنطقة السقوية القديمة".

وأضاف أنه في الوقت الذي كان فيه الفلاحون يطالبون بتعويضات عن الخسائر التي تكبدوها إثر فيضانات 2015 فوجئوا، نهاية 2016، بإعلان نقص الموارد المائية في السدود وتحديد الكمية المخصصة لولاية منوبة ب 6,8 مليون م3، تم الترفيع فيها، بعد إلحاح، إلى 10 مليون م3 بعد ان كانت طوال السنوات الماضية مفتوحة ودون اعتماد نظام الحصص، كما كانت صدمتهم كبيرة إثر إصدار قرار منع زراعة الخضروات دون أن ترافق ذلك قرارات بتعويض الفلاحين الصغار أو حتى مساعدتهم على مجابهة وضعهم الاجتماعي أو فسخ ديونهم.

امكانيات مراقبة محدودة..

أمام خطورة الأوضاع وضعف الرقابة تعددت ردود المسؤولين عن الإدارات المعنية واختلفت إلى حد التضارب ليحاول كل طرف التملص من المسؤولية وإلقاء اللوم على جهة اخرى. في ما يتعلق بالمتابعة والصيانة والردع، فقد برر وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، سمير الطيب، على هامش زيارته نقطة بيع الأضاحي من المنتج للمستهلك في السعيدة (وادي الليل) بتاريخ 24 أوت ما حدث بمحدودية وتواضع امكانيات الوزارة لمراقبة تجاوزات الفلاحين، خاصة في ما يتعلق باستعمال مياه الصرف الصحي والمياه الملوثة –اذ لا يمكن تخصيص عون مراقب لكل فلاح وكل مصنع يسكب مياهه في وادي أو أرض فلاحية، مؤكدا أن المسؤولية مشتركة ما بين مصالح وزارة الفلاحة والبيئة والصناعة والصحة واتحاد الفلاحين.

هذا الأمر كان قد صرح به أيضا فيصل الجلاصي، رئيس قسم المياه والتجهيز الريفي بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة، مشيرا إلى توفر سيارة واحدة فقط وفريق مراقبة محدود استنفدت ظاهرة سرقة المياه من قنال مياه الشمال ووادي مجردة وسد العروسية كافة مجهودات أعوانه بعد قرار تحجير ضخ المياه مباشرة منها ضمن خطة وزارة الفلاحة للتصرف في المخزون المائي لسد سيدي سالم، مشيرا إلى أنه تم، خلال السنة الحالية، تحرير 84 محضرا في الغرض. وفيما تمسك الاخير بالتأكيد على أن أغلب المخالفين مستغلين على وجه الكراء، تعمدوا الري بمياه وادي شافرو خلسة، علمنا أن مصالح معتمدية المرناقية، ومن خلال وثيقة موجهة إلى مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في مارس 2017 طلبت التدخل لإيقاف نشاط فلاحين بعمادة البساتين بعد تعمدهم الري بمياه ملوثة، لتقلب الموازين وتثبت العلم المسبق بما يحدث من تجاوزات في وادي شافرو.

كما تبين في نفس الاطار أن الولاية قامت بتاريخ 18 مارس 2017، باستصدار قرار يقضي بإتلاف الغراسات بالمنطقة وحرث الأرض الفلاحية، بالتنسيق مع أعوان الحرس الوطني، بعد أن تبين أن أحد الفلاحين استعمل مياها ملوثة وفضلات وجثث دواجن في مزرعته الواقعة على مستوى الطريق الوطنية رقم5.

وعلى أهمية دور مصالح وزارة البيئة والوكالة الوطنية لحماية المحيط في التعاطي مع مثل هذه الاشكاليات البيئية، اعتبرت نسرين غديري، ممثلة البيئة عن ولاية منوبة، أن رفع النفايات الصلبة وإزالة الأعشاب والقصيبة وجهر وتنظيف وادي

شافرو وتعديل نسبة انحداره لضمان انسياب المياه تلقائيا هي أشغال تعود مسؤوليتها إلى بلديتي المرناقية والجديدة (بالنسبة للجزء الذي يمرّ بالمناطق الحضرية) وإلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية (بالنسبة للجزء الذي يمرّ بالمناطق الريفية). في حين، أن هذه البلديات تقع تحت إشراف ولاية منوبة.

تحجير المنطقة وإصدار قرارات إتلاف

مع استمرارنا في مواجهة ممثلي مختلف المصالح ومحاولة البعض منهم رمي الكرة خارج ملاعبهم والتراشق بالمسؤوليات، جاءت اجراءات التحجير واتلاف المحاصيل الملوثة بمياه شافرو لتؤكد ما توصلنا إليه من اخلالات، فقد تم يوم 09 أوت 2017، استصدار قرارات لإتلاف محصول ثلاثة مزارع (وثيقة عدد09). لم يكن بإمكان أعوان الحرس الوطني تنفيذ سوى واحد منها فقط، وهي الضيعة التى كانت مصدر العينة التى قمنا برفعها بعد ان فرط البقية في محصولهم بالبيع...

كما قامت مصالح دائرة المياه بالمندوبية الجهوية للفلاحة بتحرير محاضر في حق المخالفين بخصوص استغلال ملك عمومي للمياه دون ترخيص دون حجز المحركات الذي يتيحه (الباب الثاني من مجلة المياه الصادرة حسب قانون عدد 16 لسنة 1975 المؤرخ في 31 مارس 1975 والمتعلق بحفظ ونظام المياه التابعة للملك العمومي للمياه (وثيقةعدد 03)

واعلنت في قرار باغت الفلاحين الذين باشر بعضهم الإعداد لزراعة القنارية، عن اعتبار المستغلات المتواجدة على حافتي الوادي، مناطق تحجير يمنع زرع الخضروات فيها وتشملها المراقبة المستمرة، وفق ما أكده رئيس دائرة الإنتاج النباتي، رضا بلحاج.

أمراض تسببها المواد الصناعية الملوثة لمياه الأودية

جاء في بحث حول الآثار البيئية لملوثات المياه والتربة الزراعية وأضرارها على (الإنسان - الحيوان - النبات) ضمن مشروع دمج مفاهيم الثقافة السكانية والبيئية والأمن الغذائى فى برامج وأنشطة الخدمات الإرشادية الزراعية البيئة والتنمية الزراعية المستدامة بمصر نشرة رقم : 1080 – 2007 أن المواد التي كشفتها دراسة ديوان التطهير بعد إجراء تحاليل لمياه وادي شافرو تسبب عديد الأمراض التي لا تظهر أعراضها لدى الإنسان على مدى بعيد ونذكر من بينها:

- النحاس يتسبب في الحساسية والتهابات الأنف والفم والعيون وآلام المعدة والرأس حالات فقدان التوازن Le vertige وأمراض الكلى والكبد.
- السولفات يتسبب في أمراض الجهاز الهضمي خاصة بالنسبة للأطفال إضافة إلى الإسهال والجفاف.
- الكلور عند التقائه ببعض المكونات العضوية في المحيط الطبيعي وبعناصر كالزنك والحديد يتسبب في الإصابة بالفشل الكلوي وتليّف الكبد وازدياد حالات شيخوخة الجلد المبكّر وتصلّب الشرايين والسرطان.
- الفوسفور يسبب ضررا في العظام والخصوبة.

متى يتوقف نزيف تلويث شافرو

تعالت منذ سنوات نداءات الاستغاثة المحلية بالمرناقية والجهوية بولاية منوبة إلى المصالح المركزية بهدف الدفع نحو اتخاذ الإجراءات الرادعة ومنع سكب المياه الصناعية ومياه الصرف الصحي في وادي شافرو حتى يستعيد دوره الطبيعي، كمجرى لمياه الأمطار وكمحمية طبيعية.. نداءات قد تطول ويستمر الانتظار إلى أجل غير مسمى خاصة في ظل تتالي الزيارات الرسمية إلي موقع الوادي والمتابعات الميدانية والقرارات التي لم ترتق إلى درجة الفعل وإيجاد الحل الجذري ..

التقرير الثامن والعشرون لدائرة المحاسبات يدين عدم مطابقة المياه المعالجة للمواصفات

في تقرير دائرة المحاسبات الثامن والعشرين تم التأكيد على أن نسبة عدم مطابقة المياه المعالجة للمواصفات التونسيّة بلغت ما معدّله 60,6 % خلال الفترة 2009 - 2012 وهي نسبة مرشحة للارتفاع نظرا لعدم شموليّة التحاليل التي يقوم بها الديوان لجميع العناصر المبيّنة في المواصفات حيث اقتصرت هذه التحاليل على 9 عناصر من جملة 55 عنصرا. وقد ادى تقادم محطات التطهير وشدّة تلوث المياه الصناعية الوافدة عليها إلى التدهور البيئيّ الذي عرفه المحيط المتلقي من وديان وبحار وخاصة على مستوى خليج تونس ووادي مجردة. وبلغت نسبة عدم مطابقة المياه الصادرة عن محطات التطهير للمواصفات في المجال الفلاحي 50 % في 18 محطة منها 10 محطات وصلت 100 % من جملة 27 محطة وتعتبر كميات المياه المستعملة في المجال الفلاحي محدودة مقارنة بالكميات المنتجة حيث بلغت نسبتها 7,5 % فقط من الكميات الجملية للمياه المعالجة.

نداءات وزيارات لعل أهمها زيارة وزير البيئة والتنمية المستدامة السابق نجيب درويش بتاريخ 16 ماي 2015 وزيارة رئيس الحكومة السابق، الحبيب الصيد (19 نوفمبر 2015) الذي أعرب عن امتعاضه من حالة تلوث الوادي وطلب إعداد دراسة لاستكشاف مصادر تلوثه وإعداد برنامج عاجل لتسوية وضعية المصانع الملوثة ، انبثق عنها في ماي 2016 ميثاق لحماية البيئة والتنمية المستدامة بالحوض المائي لوادي شافرو. ميثاق ولد ليجهض قبل الاوان إذ لم توقع عليه كافة الاطراف وهي سبع وزارت منها البيئة والداخلية والصناعة والفلاحة والتنمية والتجهيز والصحة اضافة الى ولاية منوبة...

وفيما اخفقت المصالح المركزية والجهوية في تحسين الوضع البيئي والارتقاء بنوعية الحياة وتوفير مقومات التنمية المستدامة بالمنطقة استمر الوضع كما هو عليه رغم تعهد أصحاب المدابغ عقب عدد من الجلسات بتوفير شاحنة ذات صهريج لشفط المياه وتحويلها إلى محطة التطهير بن عروس في انتظار تهيئة وحدات تصفية ومعالجة للمياه خاصة بهم، غير ان مصالح ديوان التطهير ومحطة بن عروس التابعة له رفضت خلال نفس الجلسات قبول تلك المياه غير المعالجة أوليا حسب ما أفاد به صاحب مدبغة بالنواة الصناعية الفجة القديمة، رضوان بكار.

واضاف انه على اعتبار ارتفاع كلفة تركيز وحدة معالجة بكل مدبغة والتي قد تتراوح بين 100 و 300 الف دينار للواحدة اتجهت النية الى تركيز وحدة معالجة مشتركة على ان تتولى مصالح الولاية توفير قطعة ارض وإجراء دراسة المؤثرات على المحيط - التي تسمح حسب الامر عدد 362 سنة1991 المؤرخ في 13 مارس 1991 المتعلق بدراسة المؤثرات في المحيط بتقدير

وتقييم وقيس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على المحيط على المدى القصير والمتوسط والطويل، مبينا انه مع تداخل المسؤوليات وكثرة الاطراف المعنية بهذا الملف من وزارات صناعة وبيئة و ديوان تطهير وغموض الوضع العقاري للنواة الصناعية المذكورة، غاب الحل الناجع والجذري لصناعة معروفة دوليا ومعترف بتلويثها البيئة والمحيط .

وأشار في هذا الإطار إلى أن اغلب الدول عربيا ودوليا وفرت لصناعة الجلد مناطق صناعية خاصة بعيدا عن مناطق العمران ومحطات معالجة، ماعدا تونس التي ظل الاشكال فيها قائما دون تقديم بديل، مؤكدا أن الحل فني بحت ويتطلب امكانيات مادية ضخمة مع ضرورة تحديد الجهة المسؤولة عن هدا القطاع حتى تنكب على دراسته ومعالجة اشكالياته وتحديد درجة خطورة ملوثاته. كما لفت إلى تفاوت درجات استعمال المواد الكيميائية الملوثة بمدابغ الفجة ...

والي منوبة، احمد السماوي، من جانبه، اعتبر ان الاولوية في ملف المدابغ هو إجراء دراسة المؤثرات على المحيط وضبط الخطوط المرجعية التي ستحدد نوعية محطة معالجة المياه الخاصة بالمدابغ والمقاييس والشروط الفنية اللازمة، وهو أمر تعهدت به وكالة حماية المحيط، بالتعاون مع المركز الوطني للجلود والأحذية وأصحاب المهنة والديوان الوطني للتطهير ولايزال طور الانجاز منذ نهاية 2015، مضيفا أن توفير قطعة الارض لا يعد اشكالا في هذا الملف وأن الولاية مستعدة لتوفيرها حين اسكتمال دراسة وانشاء المحطة متى اتفق اصحاب المدابغ على ذلك على اعتبار تكفلهم بكلفة الانجاز.

وأمام التقاعس عن إيجاد حل جذري، وفي غياب تفعيل قانون البيئة ومراقبة عملية التلوث، والعمل على وقف كافة التعديات والانتهاكات ومصادر التلوث التي يتعرض لها الوادي، يظل الوضع كما هو عليه، ويبقى وادي شافرو خندق موت بطيء ينذر بكارثة بيئية وصحية في السنوات القادمة .. إنه القاتل الصامت القادم على مهل ...

أنجز هذا التحقيق باشراف منى مطيبع وبالتعاون مع مركز تطوير الاعلام